

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة
2019-1990

The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Algeria
A Record Study During the Period 1990-2019

¹ هيبور فوزية

طالبة دكتوراه/مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA / جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر

Fouzia.hibour@univ-tlemcen.dz

² طالب دليلة

أستاذ محاضر أ/مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA / جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر

dalila.taleb@univ-tlemcen.dz

قدم للنشر: 2023-03-04 , قبل للنشر: 2023-03-31 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:

يتمثل هدف الدراسة في إبراز وتحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باعتبارها جزء هام من السياسات الاقتصادية وقدرتها في تأثير على المتغيرات الاقتصادية، بالاعتماد على كل من متغيرات الإيرادات العامة والنفقات العامة وتحديد أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)، ومن خلال نتائج الدراسة تبين وجود علاقة معنوية بين المتغير التفسيري النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، في حين عدم وجود استجابة طويل الأجل بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الإجمالية.

الكلمات المفتاحية: نفقات العامة، نمو الاقتصادي، إيرادات العامة، سياسة مالية.

تصنيف JEL: F43-E62

Abstract:

The objective of the study is to highlight and determine the impact of fiscal policy on economic growth in Algeria during the period (1990-2019), as an important part of economic policies and their ability to affect economic variables, depending on both public revenue and public expenditure variables and determine their impact on GDP, using the autoregressive model of distributed and slowed time gaps (ARDL), and through the results of the study show a significant relationship between the explanatory variable public expenditures and GDP, while not There is a long-term response between the dependent variable GDP and total revenue.

Keywords: public expenditure, economic growth, public revenues, Fiscal policy.

Jel Classification Codes : F43-E62

مقدمة:

¹ المؤلف المراسل

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية، وذلك لدورها الفعال بفضل أدواتها المعتمدة من طرف الدولة المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، والموازنة العامة بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، في الاتجاه المرغوب حيث اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بالنمو الاقتصادي، والذي يعتبر من بين أهم الأهداف الاقتصادية ونظرا لأهميته فقد حظي باهتمام المفكرين الاقتصاديين في شكل نظريات ونماذج نظرية وتطبيقية عبر الزمن من خلال دراسة طبيعة وظواهر ومحددات مختلف المتغيرات، حيث أن تحديد طبيعة وحجم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ذا أهمية كبيرة خاصة في الدول المصدرة للنفط، والجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت إتباع عدة إصلاحات بخصوص السياسة المالية مما جعلها تحظى باهتمام صانعي القرار وتم الشروع في تنفيذ العديد من البرامج التنموية ومعالجة العديد من الاختلالات الهيكلية في إطار دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وذلك بتدخل بإحدى أدوات السياسة المالية لما لها من فعالية في تحقيق ذلك.

-إشكالية الدراسة: واستنادا إلى ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

-ما مدى مساهمة أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

-فرضيات الدراسة:

-توجد علاقة إيجابية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

-توجد علاقة إيجابية بين إيرادات العامة والنمو الاقتصادي.

-أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال المكانة الهامة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول، والجزائر من الدول التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك محاولة معرفة أثر أدوات السياسة المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي خلال فترة دراسة.

-منهج الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي وذلك لعرض الجزء النظري، والمنهج القياسي المتمثل في نموذج ardl لمعرفة وقياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

-الدراسات السابقة: حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ومن بينها الدراسات التالية:

- دراسة Aooah Ebimobowi¹، بعنوان "The relationship between fiscal policy and economic growth in nigeria (1991-2005)" هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على السياسة المالية على النمو الاقتصادي وحاولت تحليل مساهمات المتغيرات الاقتصادية الكلية المتأتمية من عائدات الجباية. باستخدام التكامل المشترك (Johansen)، ونماذج الأندار الذاتي للفحوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، بالإضافة إلى سببية Toda Yamamotor وسببية causality Granger، وتم استخدام المتغيرات، إيرادات ضريبية، نفقات حكومية، نفقات رأسمالية، ميزانية حكومية، ميزانية رأسمالية، ناتج المحلي الإجمالي، وقد أظهرت الدراسة إلى أن تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال السياسة المالية في نيجيريا هو سراب نتيجة التناقضات في السياسات الحكومية والانفاق.

¹ Aooah Ebimobowi., (2010), « The relationship between fiscal policy and economic growth in nigeria (1991-2005)», International Journal of Economic Development Research and Investment, Vol. 1 No. 2. PP 37-47.

دراسة². Boldeanu Florin Teodor, Tache ileana, Ion Madalin-Sebastian , بعنوان
the impact of fiscal policy on economic growth in the countries of eastern europe
تهدف الدراسة إلى تحديد آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في 10 بلدان في أوروبا الشرقية لهذا التحليل وتم استخدام
نموذجين للانحدار، ومن نتائج النموذجين أن الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة، وضرائب الإجمالية على الدخل والمساهمات
الاجتماعية والأزمة الاقتصادية لها تأثير على النمو الاقتصادي، ومن بين هذه المتغيرات كان لإجمالي الدخل الخاضع، للضريبة أثر إيجابي
وكان للضرائب غير المباشرة والمساهمات الاجتماعية تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادي.

- دراسة Adam marton وGabor kutasi³، بعنوان The long -term impacy of public
expenditures on GDP -growth تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الترابط بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في
مختلف بلدان، الذي يتضمن بيانات عن 25 من اقتصادات الاتحاد الأوروبي في الفترة 1996-2017. وأثبت أن الإنفاق العام له
دلالة إحصائية قوية الأثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

1- الإطار النظري للسياسة المالية:

1-1- مفهوم السياسة المالية:

- تشير السياسة المالية إلى تلك السياسة المتعلقة باستخدام خزينة الدولة أو الحكومة المالية وذلك لتحقيق بعض أهداف الاقتصاد
الكلي¹.

-وقد عرف Arthur smithies (1949) على أنها تلك السياسة التي يتم بموجبه الحكومة تطبيق برامج نفقاتها وإيراداتها، من
أجل تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي الإنتاج والعمالة².
- ومن وجهة نظر الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA) هي السياسة التي تهتم بالآثار الكلية لإنفاق الحكومي والضرائب على
الدخل³.

2. أدوات السياسة المالية:

-الإيرادات العامة: وتمثل في مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفة سياسية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية
أو من مصادرها الخارجية وتعتبر الضرائب من أهم إيرادات التي تحصل عليها الحكومة والتي تعتمد عليها في تغطية الإنفاق العام إلى
جانب القروض العامة والرسوم وأموال الدومين. وغيرها⁴.

² Boldeanu Florin Teodor, Tache ileana, Ion Madalin-Sebastian . (2015), « the impact of fiscal policy on economic growth in the countries of eastern europe », *Revista Economica*, , vol. 67, NO 5, PP 16-32

³ - Gabor kutasi., Adam, marton. (2020), «long -term impacy of public expenditures on GDP -growth t», journal society and economy, vol.42, NO 4.PP 403-419.

¹ - D.N .Dwivedi. (2010), «Macroeconomics theory and policy» 3rd.Tata McGraw - hill education private limited. New Delhi india.2010.p600.

² Arthur smithies «' Federal Budgeting and piscal policy» .in Howard .S.ellis(ed) A Survey of contemporary Economics .vol .I.the Blqkiston company Philadelphia1949.p174.

³ S.N.chand. «' public finance », Atlantic publishers and distributors and distributors (p) ltd.new delhi .india .2008.p258.

-النفقات العامة: يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم به الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع، فالنفقات العامة عبارة عن مبالغ نقدية التي تنفق من طرف أشخاص عامة بغرض تحقيق منفعة عامة⁵

-الموازنة العامة: هي عبارة عن برنامج متفق عليه فيتم تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة زمنية لاحقة عادة ما تكون سنة ودولة وتتولى الدولة تنفيذها¹.

2- ماهية النمو الاقتصادي:

1-2 مفهوم النمو الاقتصادي:

- يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي².

- كما يقصد به حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي³.

- يركز على التغيرات التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بمجال توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها⁴.

2-2 أنواع النمو الاقتصادي:

-النمو التلقائي: يتمتع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الإقتصاد القومي، وذلك نتيجة لتمتع بوجود مؤسسات إقتصادية قوية.

-النمو العابر: هو النمو الذي لا يملك الإستمرارية ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها.

-النمو المخطط: ويكون نجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين، وكذلك واقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير، من أجل المساهمة في عملية التخطيط في جميع المستويات⁵.

3-العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي:

لقد أسهمت النظريات الكينزية ونماذج النمو الداخلية في تحليل أدوات السياسة المالية لإحداث النمو الاقتصادي، والذي يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نموذج بارو (Barro)، للنمو الداخلي فهو أول من أبرز أهمية ودور الإنفاق الحكومي عن طريق الاستثمار والبنى التحتية.

⁴ -ليلي حلمي، حكيمي حليمي(2018) ، «تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة من 2001»2017، مجلة الأصيل للبحوث اقتصادية والإدارية، العدد الرابع، ص 31.
⁵ -سفير محمد، مولاي بوعلام، حيدوش عاشور(2017) ، «دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1970-2015»، مجلة المعيار، العدد 18، ص260.

¹ -كرمين سميرة، بقبق إسمهان (2018)، «أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970»-، 2016، مجلة العقار للدراسة الاقتصادية، العدد 02، ص30.

² -فارس رشيد البياتي(2012)، «التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي»، دار ايليه للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى ص59.

³ -إيمان عطية ناصف (2008)، «النظرية الاقتصادية الكلية»، دار الجامعات الجديدة، الإسكندرية، ص 223.

⁴ - عبد القادر محمد عطية(1999)، «اتجاهات حديثة في التنمية»، دار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، ص13.

⁵ - علي عبد الوهاب نجا، محمد عبد العزيز عجمية، سحر عبد الرؤوف القفاش.(2013)، «التنمية الاقتصادية (مشاكل الفقر، التلوث، التنمية المستدامة»، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص 88.

يولد زيادة في العائدات على المدى الطويل¹. وتدرك نظرية النمو الداخلي التأثير التفاضلي في النمو الاقتصادي وهذا الإدراك يأتي من خلال الحقيقة التي مفادها أن الإنفاق الحكومي على البضائع الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة مباشرة في الاقتصاد من خلال الطلب الكلي، في حين يؤثر الاستثمار الحكومي أيضا على الاقتصاد من خلال العرض الكلي حيث أن له تأثير إيجابي في النمو طويل². بحيث أن السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية والانفاقية والموازنة وذلك من خلال فروع الاقتصاد الثلاث musgrave المتمثلة في التخصيص والتوزيع والاستقرار³. وعلى الرغم من مناقشة أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي على النمو بشكل منفصل، إلا أن هذا لا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض مثلا، فمثلا الضرائب على النمو يعتمد على سبيل المثال بالإضافة إلى مستواها وهيكلها على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية (تكوين الإنفاق العام)، وكذا على كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية (بالنظر إلى مستوى معين من الإنفاق العام)⁴.

4-دراسة قياسية وتحليل النتائج:

سنحاول قياس أثر العلاقة بين النفقات العامة بنوعيتها والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر معتمدين بذلك على برنامج 12 eviews.

1-1-مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة خلال الفترة 1990-2019، حيث تحصلنا على معطيات الناتج المحلي الإجمالي من تقارير بنك الجزائر، والنفقات العامة والإيرادات العامة من الديوان الوطني للإحصائيات وقوانين المالية.

2-2-متغيرات الدراسة:

تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة المتمثلة في:

-المتغير التابع: المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن نمو الاقتصادي يرمز له بالرمز LNGDP

-المتغيرات المستقلة:

-نفقات العامة: يرمز لها LNTE

-الإيرادات العامة: يرمز لها LNTR

3-3-مناقشة النتائج:

4-1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP ، وكانت النتائج كالتالي وذلك بعد ما تم تحويل البيانات بالصيغة اللوغارتمية:

H0 : السلسلة لا تحتوي على إختبار جذر الوحدة.

¹ - نسمن فطيمة (2021)، «مقاربة قياسية بين أدوات السياسة المالية ومؤشرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة من 1980-2019 -، باستخدام متجه تصحيح الخطأ VCEM»، مجلة البشائر الاقتصادي المجلد 7، العدد 1، ص 76.

² - مولاي بوعلام (2016)، «أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015»، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21، ص 464.

³ - Vito tanzi, Howell H zee , «fiscal Policy and long -run Growth» (1997). IMF staff papers, International monterary found. Not for redistribution. Vol44 .No2. p 180.

⁴ - جهيدة العياطي، «تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري»، مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، ص 155.

H1 : السلسلة تحتوي على جذر الوحدة.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
<u>At Level</u>				
With Const	t-Statistic	LNGDP	LNTE	LNTR
	Prob.	0.0000	0.0176	0.0063
With Const	t-Statistic	-2.3574	-3.5427	-8.0474
	Prob.	0.3924	0.0533	0.0000
Without Co	t-Statistic	3.9601	3.1373	3.8459
	Prob.	0.9999	0.9992	0.9999
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>				
With Const	t-Statistic	d(LNGDP)	d(LNTE)	d(LNTR)
	Prob.	0.0015	0.0022	0.0001
With Const	t-Statistic	-12.4984	-4.8266	-8.4021
	Prob.	0.0000	0.0031	0.0000
Without Co	t-Statistic	-3.0923	-3.0884	-3.7587
	Prob.	0.0032	0.0033	0.0005
		***	***	***

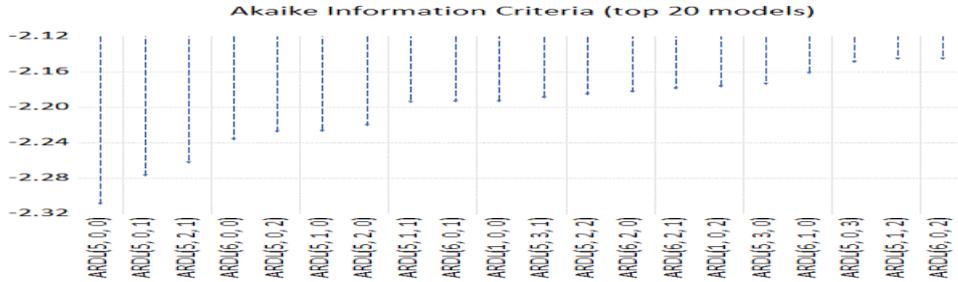
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
<u>At Level</u>				
With Const	t-Statistic	LNGDP	LNTE	LNTR
	Prob.	0.0014	0.0128	0.0463
With Const	t-Statistic	-2.2327	-3.6245	-2.6047
	Prob.	0.4550	0.0451	0.2811
Without Co	t-Statistic	5.2361	4.0269	4.1183
	Prob.	1.0000	0.9999	0.9999
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>				
With Const	t-Statistic	d(LNGDP)	d(LNTE)	d(LNTR)
	Prob.	0.0015	0.0022	0.0021
With Const	t-Statistic	-5.3754	-4.8021	-4.8475
	Prob.	0.0009	0.0033	0.0031
Without Co	t-Statistic	-3.0946	-2.4574	-3.7665
	Prob.	0.0032	0.0162	0.0005
		***	**	***

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews 12

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى وإنما أصبحت مستقرة بعدما قمنا بإجراء الفرق الأول، وعليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)I.

4-3-2-إختبار فترات الإبطاء للمتغيرات الداخلة في تقدير

الشكل 1: نتائج اختبارات فترات الإبطاء المثلى حسب (AIC)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

قمنا بتحديد فترات الإبطاء المثلى من خلال أقل لمعيار AIC، يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نموذج $(5,0,0)$ ARDL يعتبر النموذج الأمثل الذي من بين أفضل 20 نموذج مقترح.

3-3-3 اختبار التكامل المشترك منهج الحدود Boundes test:

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تم استخدام اختبار الحدود bound test ، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبثأة بقيمة إحصائية F الحرجة .

-ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها:

-أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات

الجدول 2: اختبار التكامل المشترك منهج الحدود Boundes test:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.193078	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

قدرت قيمة الإحصائية فيشر f-statistic للنماذج 6.193078 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% ، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل وعليه يمكن القيام باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج

4-3-4- تقدير ونموذج تصحيح الخطأ ومعاملات الأجل الطويل:

أولا - نموذج تصحيح الخطأ ECM ARDL

الجدول 3: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM ARDL

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.143637	0.158482	-0.906330	0.3774
D(LNGDP(-2))	-0.432087	0.154022	-2.805358	0.0122
D(LNGDP(-3))	-0.313108	0.159779	-1.959633	0.0666
D(LNGDP(-4))	-0.530419	0.192220	-2.759432	0.0134
CointEq(-1)*	-0.423930	0.078527	-5.398509	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

إن معامل تصحيح الخطأ -0.42 ذو معنوية وإحصائية مقبولة عند مستوى معنوية أقل من 5% ، وبإشارة سالبة ويكون عندئذ نموذج تصحيح الخطأ مقبول عليه فيمكننا القول إن 42% من الأخطاء في الأجل القصير يمكننا تصحيحها في العام الأول من الأجل العود إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

ثانيا - تقدير معاملات الأجل الطويل:

الشكل 4: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTE	1.201711	0.288740	4.161915	0.0007
LNTR	-0.742231	0.468614	-1.583885	0.1316
C	5.717687	1.761895	3.245192	0.0048

$$EC = LNGDP - (1.2017*LNTE - 0.7422*LNTR + 5.7177)$$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

- بالنسبة لمعلمة النفقات العامة ذو معنوية وإحصائية وترتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع، حيث أنه كل تغيير بنسبة واحد بالمئة من النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بأثر مضاعف، وهي مقبولة اقتصاديا وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

- وعدم وجود علاقة معنوية مما يدل على عدم وجود استجابة طويلة الأجل بين المتغيرين المتمثل في الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي.

4-3-5- الإختبارات التشخيصية لتأكيد جودة النموذج:

تم إجراء عدة اختبارات إحصائية لتقييم صحة النموذج وتمثل في:

أولا- اختبار عدم تجانس التباين للنموذج:

الجدول 5: نتائج اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

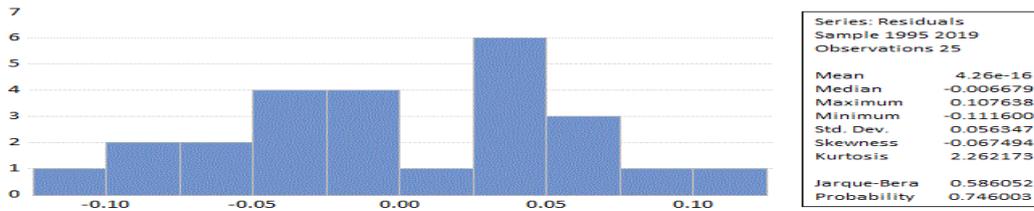
F-statistic	0.386446	Prob. F(2,15)	0.6860
Obs*R-squared	1.225032	Prob. Chi-Square(2)	0.5420

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تشير قيمة الإحصائية المحسوبة 0.38 باحتمال 0.68 أكبر من 0.05 (مستوى معنوية 5%) ومنه قبول فرضية عدم التجانس التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

ثانيا - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque Bera:

الشكل 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي TEST DE NORMALITE



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تشير القيمة Jarque-Bera المحسوبة بقيمة 0.58 إلى قبول الفرضية عدم القائل بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر لأن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار 0.74 أكبر من 0.05؛ (مستوى معنوية 5%) يشير إلى عدم معنويته وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا.

ثالثا- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey Rest:

الجدول 6: نتائج اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey Reset

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNGDP LNGDP(-1) LNGDP(-2) LNGDP(-3) LNGDP(-4)
LNGDP(-5) LNTE LNTR C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.323231	16	0.7507
F-statistic	0.104478	(1, 16)	0.7507

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

اختبار Ramsey المستخدم في النموذج المقدر حيث أن قيمة t-statistic و F-statistic باحتمال 0.75 والتي هي أكبر من 0.05 وهذا ما يدل على عدم معنويته عند مستوى 5% وبالتالي ترفض فرضية عدم القائللة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج

4-3-6-إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

بغرض التأكد من خلو النموذج المقدر من وجود أي تغيرات هيكلية، قمنا بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني للاختبارات كل من CUSUM و CUSUM داخل الحدود المرحجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل 7: رسم بياني المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

الشكل 8: رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي CUSUM OF Square



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعادة CUSUM يقع داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squared، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر نرفض بذلك الفرضية الصفرية: المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة.

الخاتمة:

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى الرفع من معدلات نموها الاقتصادي محاولة بذلك دعم النشاط والاستقرار الاقتصادي والنهوض بمختلف القطاعات، وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة.

النتائج: بناء على ما سبق تبينت النتائج التالية:

-وجود علاقة إحصائية معنوية، ذات تأثير موجب بين المتغيرين مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي، والنفقات العامة، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن الدول تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لهشاشة وتدهور اقتصادها، مما يعني أن السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الدولة عن طريق انتهاز العديد من البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي، كان له تأثير إيجابي وجيد على الاقتصاد. مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

-عدم وجود علاقة إحصائية غير معنوية، كما تبين وجود تأثير سلبي بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، مما يدل على رفض الفرضية الثانية، وباعتبار أن الجزء الأكبر من الإيرادات العامة يتمثل في الإيرادات البترولية، إلا أن هذه الأخيرة مرتبطة بتقلبات أسعار النفط الدولية مما يجعلها تتكيف مع مختلف التغيرات التي تحصل على المستوى الدولي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها لرسم السياسة الاقتصادية الكلية وذلك نظرا لعدم كفاءة توظيف هذه الإيرادات وعدم استثمارها في المشاريع المنتجة.

-وجود علاقة تكامل مشترك مما يدل على علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في النموذج.

التوصيات: من خلال النتائج سابقة يمكن تحديد التوصيات والمقترحات لتكون السياسة المالية أكثر كفاءة وفعالية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي:

-التشديد على استخدام أدوات السياسة المالية بفعالية وذلك لدورها الفعال وكحافز رئيسي للنمو الاقتصادي.
-تسليط الضوء على أهمية السياسة المالية من خلال إيراداتها كمصدر مالي لتغطية النفقات مع أخذ بعين الاعتبار هذه الأخيرة على أنه الدافع الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الدولة.

- التركيز على النمو الاقتصادي باعتباره من القضايا المهمة على مستوى الاقتصاد الكلي حيث تهم به الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ومحاوله الدولة التحكم في مختلف المؤشرات الكلية محاوله منها السعي لتحقيق النمو الاقتصادي.

-المراجع:

-الكتب:

- D.N .Dwivedi, (2010) , « Macroeconomics theory and policy» 3rd.Tata McGraw - hill education private limited. New Delhi india..P600.

- Arthur smithies «' Federal Budgeting and piscal policy ».in Howard .S.ellis(ed) A Survey of contemporary Economics .vol .I.the Blqkiston company Philadelphia1949.p174.

- S.N.chand. (2008) «public finance», Atlantic publishers and distributors and distributors (p) ltd.new delhi .india.p258.

- فارس رشيد البياتي(2012)، «التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي»، دار ايليه للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى ص59.

- إيمان عطية ناصف (2008)، «النظرية الاقتصادية الكلية»، دار الجامعات الجديدة، الإسكندرية، ص 223.

- عبد القادر محمد عطية(1999)، «اتجاهات حديثة في التنمية»، دار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، ص13.

- علي عبد الوهاب نجا ، محمد عبد العزيز عجمية ، سحر عبد الرؤوف القفاش.(2013)، «التنمية الاقتصادية (مشاكل الفقر، التلوث، التنمية المستدامة)»، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص 88.

-المقالات:

- Aooah Ebimobowi., (2010), « The relationship between fiscal policy and economic growth in nigeria (1991-2005)», International Journal of Economic Development Research and Investment, Vol. 1 No. 2.PP 37-47.

- Boldeanu Florin Teodor, Tache ileana, Ion Madalin-Sebastian . (2015), « the impact of fiscal policy on economic growth in the countries of eastern europe », *Revista Economica*, , vol. 67, NO 5, PP 16-32

- Gabor ، kutasi., Adam, marton. (2020), «long -term impacy of public expenditures on GDP – growth t», journal society and economy, vol.42, NO 4.PP 403-419.

- Vito tanzi, Howell H zee , « fiscal Policy and long –run Growth»(1997). IMF staff papers, International monterary found. Not for redistribution. Vol44 .No2. p 180.

-إيلي حلمي، حكيمي حليمي(2018) ، «تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة من 2001-2017»، مجلة الأصيل للبحوث اقتصادية والإدارية، العدد الرابع، ص 31.

- سفير محمد، مولاي بوعلام، حيدوش عاشور (2017) ، « دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1970-2015»، مجلة المعيار، العدد 18، ص260.

-كرميين سميرة، بقيق إسمهان، (2018)، « أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2016»، مجلة العقار للدراسة الاقتصادية، العدد 02، ص30.

-مولاي بوعلام (2016)، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21، ص464.

- جهيدة العياطي، «تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري»، مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد1، ص155.